

## ” لن يتم إسكاتنا“: العنف الإلكتروني ضد المرأة في ليبيا حقائق أساسية مارس 2021



### ما الذي دفع بمنظمة محامون من أجل العدالة في ليبيا إلى إعداد هذا التقرير؟

يقدم التقرير بعنوان « لن يتم إسكاتنا: العنف الإلكتروني ضد المرأة في ليبيا»، الذي أعدته منظمة محامون من أجل العدالة في ليبيا، دراسة أول من نوعها تنظر في نطاق العنف الإلكتروني ضد المرأة في ليبيا وآثاره.

ويوثق التقرير عدداً من حوادث العنف الإلكتروني ضد المرأة ويختتم بعدد من التوصيات الموجهة إلى الدولة الليبية، والهيئات الدولية ووسطاء الإنترنت. ومن المقرر أن تستخدم محامون من أجل العدالة في ليبيا المعلومات الواردة في التقرير لغايات المناصرة وتنظيم الحملات، وعند الإمكان للتقاضي بما يتسق مع هدفنا الشامل المتمثل في تحقيق المساءلة.

وفي هذا السياق يقول محمّد المسيري، مدير برنامج البحث والتدريب في منظمة محامون من أجل العدالة في ليبيا: «العنف الإلكتروني ضد المرأة في ليبيا مسألة خطيرة لكنّها لا تلقى القدر الكافي من الاهتمام. وقد أردنا أن نصوّب هذا الأمر وأن نضع صوت المرأة في مقدّمة النقاشات الهادفة إلى إيجاد حلّ لهذه المشكلة الخطيرة.»

وتقول أولغا جوراس، زميلة الأبحاث في منظمة محامون من أجل العدالة في ليبيا: «من المأساوي أنّ العنف الإلكتروني في ليبيا غالباً ما يتبعه الاعتداءات الجسدية بما في ذلك حالات الاختفاء القسري، وأعمال القتل الوحشية التي ترتكب في وضوح النهار. وقد أكد ما يزيد على 80% من المستجيبين المشاركين في المسح الذي أجريناه أنّ العنف الإلكتروني ضد المرأة خطير بقدر العنف المرتكب خارج الإنترنت.»

وتقول مروة محمّد، رئيسة المناصرة والتوعية في منظمة محامون من أجل العدالة في ليبيا: «يشكّل العنف الإلكتروني سلاحاً يستخدم لإسكات المرأة، ويقوّض احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ويجب أن تولي هذه القضية الاهتمام الذي تستحقّه، وينبغي لليبيا أن تقرّ قانوناً خاصاً بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، يشمل العنف الإلكتروني ضد المرأة وينصّ على ملاحقة الجناة بما يتسق مع الالتزامات الدولية لليبيا بموجب الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان.»

### ما هو العنف الإلكتروني ضد المرأة؟

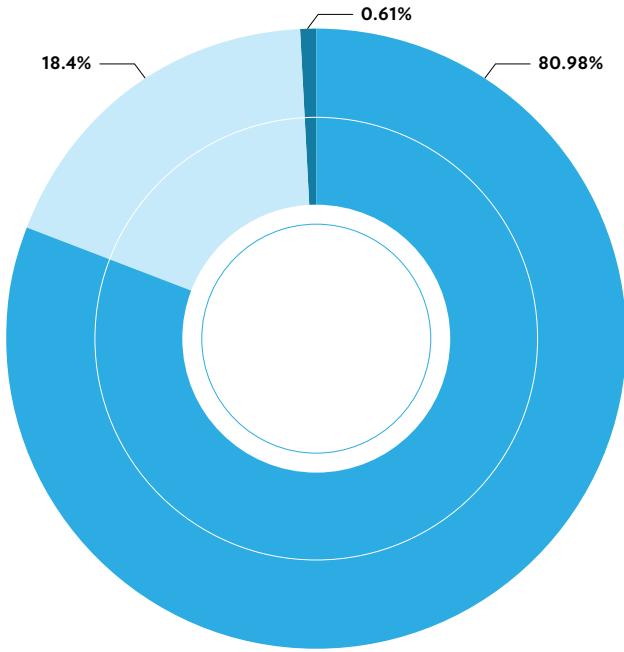
العنف الإلكتروني ضد المرأة شكل من أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي الذي يرتكب على شبكة الإنترنت، ويكون موجّهاً ضد المرأة لمجرد كونها امرأة. ويمكن أن يشمل التحرش، والتهديدات، والكرهية الموجهة ضد النساء، والعنف من خلال الرسائل النصية أو الإساءة الجنسية عبر التهديد بنشر الصور، واستخدام المعلومات الشخصية من قبيل العناوين الخاصة لغايات إباحية مزيفة، إضافة إلى حالات المطاردة الإلكترونية.

وفي بعض الحالات، قد يرقى هذا العنف إلى تعذيب.

### المواقف حيال العنف الإلكتروني ضد المرأة في ليبيا

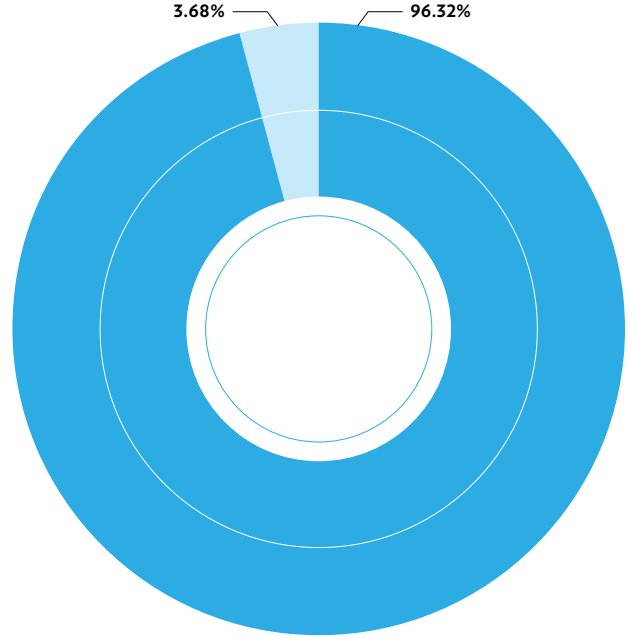
أجرت محامون من أجل العدالة في ليبيا مسحاً إلكترونياً حول العنف الإلكتروني ضد المرأة في الفترة ما بين شهري يونيو وأكتوبر من العام 2020. وتمّ توزيعه على نطاق واسع حيث شارك فيه 163 مستجيباً، منهم أكثر من 99% من الليبيين ومنهم 81% يقيمون في ليبيا حالياً.

ما مدى خطورة العنف الإلكتروني ضد المرأة برأيك؟



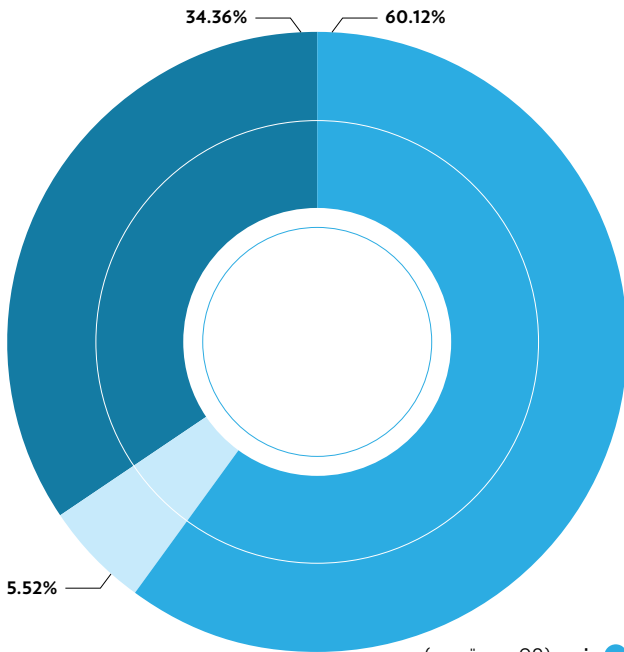
- على القدر نفسه من الخطورة كسائر أشكال العنف ضد المرأة خارج إطار الإنترنت (80.98%)
- أقل خطورة من أشكال العنف ضد المرأة خارج إطار الإنترنت (18.4%)
- غير خطير على الإطلاق (0.61%)

ما مدى خطورة العنف الإلكتروني ضد المرأة برأيك؟



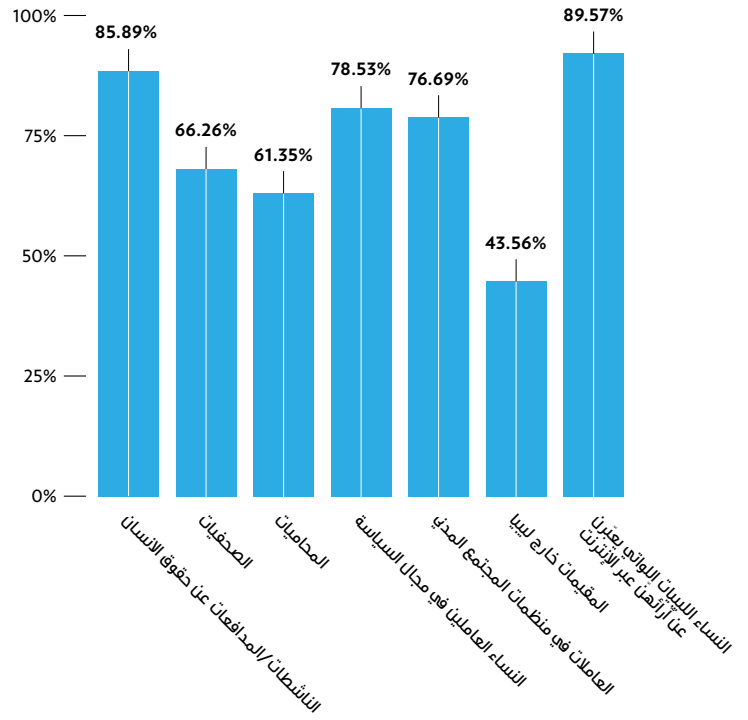
- نعم (157 مستجيب)
- كلا (6 مستجيبين)

هل الحكومة أو الميليشيات التابعة لها برأيك مشاركة في ارتكاب العنف الإلكتروني ضد المرأة؟



- نعم (98 مستجيب)
- لا (9 مستجيبين)
- لا اعلم (06 مستجيب)

من هنّ النساء اللواتي يقعن ضحايا العنف الإلكتروني ضد المرأة؟

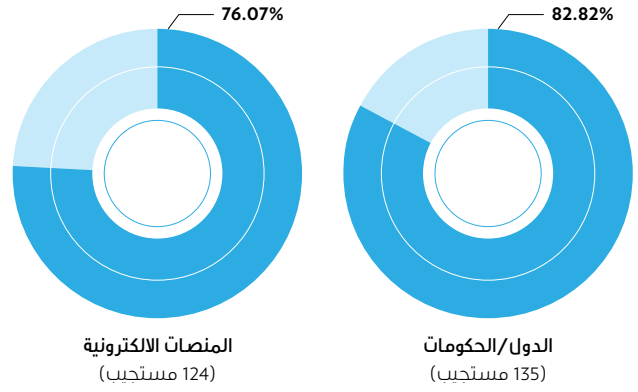


## اقتباسات من نساء ليبيا حول العنف الإلكتروني ضد المرأة

في السياق الليبي على وجه الخصوص، عندما تتلقى التهديدات الإلكترونية، فهي نادراً ما تقتصر على تعليق أو رسالة، بل يمكن بسهولة أن تتحول إلى خطر جسدي فعلي. وقد تعرّضت عائلات الكثير من الناشطات أو المعلقات من خارج ليبيا لتهديدات على أرض الواقع بسبب التعليقات التي قمن بها عبر الإنترنت.

- نادين دهان، مستشارة قانونية

من يجب أن يتولى مسؤولية منع العنف الإلكتروني ضد المرأة؟



قطعاً تأثير العنف الإلكتروني كبير، حيث تفضّل الكثير من النساء الانسحاب من الفضاء العام والانزواء جانباً، لمحاولات النيل والتشويه والقذف الذي تتعرض له ناهيك عن التهديدات بالقتل. وتأثيره أيضاً واضح على العملية الانتخابية حيث أصبحت النساء يتجنبن عملية المشاركة في الانتخابات سواء من خلال الترشح أو الانتخاب. وقد يكون ذلك نتاج قرار شخصي، أو مفروض فرضاً من العائلة.

- عبير امينية، ناشطة سياسية

كمذيعة، تعرّضت للعنف الإلكتروني مراراً سابقاً وإلى يومنا هذا. سابقاً، كان يؤثر على ثقتي بنفسي وكيف أرى وأقيم نفسي، تعلمت تجاهل الأمر مع الوقت بحكم عملي، لكنه خطير جداً على النساء وعلى مدى مشاركتهم في الحياة بشكل عام، ربما أكثر خطورة مع الأصغر سناً.

- رعدة إبراهيم، مذيعة ومقدمة برامج حول الشؤون الليبية

تتعرّض النساء الليبيات للإساءة يومياً على الطرقات وعلى الإنترنت. والسبب أنّ العديد من الأشخاص ما زالوا يؤمنون أنّ المرأة جنس أدنى قيمة (هذه العقلية القمعية). ليس هناك من وعي حول العنف ضد المرأة. فالعنف الأسري لا يشكل جريمة حتى في ليبيا، وما من قوانين تحمي المرأة من التمرر الإلكتروني أو أي تمرر على الإطلاق.

- مستجيبة لم تذكر هويتها.

وضعت صورتي مع بعض الناشطات في ورشة عمل في إحدى صفحات الفيسبوك والتعليقات كانت كلها تهديدات وتتمرر وصل ببعض المعلقين أن طلب معلومات عن مكان سكننا حتى يسلمنا إلى أحد الكتائب بحجة التجسس على حدّ قوله وشاهدت الكثير من التعليقات المسيئة لكثير من الناشطات فيها سب وشتم وتتمرر وقذف. استخدمت خاصية الفيسبوك للتبليغ عن الإساءة للأسف، الفيسبوك لم يستجب ولم ير أن التعليقات كانت مسيئة.

- مستجيبة لم تذكر هويتها.

أعتبر الحكومة مشاركة أولاً لأنها هي من منحت المليشيات هذه القوة والحرية اللامحدودة وضمنت لهم الافلات من العقاب. ثانياً، أحياناً تستفيد الحكومة من إسكات أصوات النساء الناطقة بالحق وبقوة، ثالثاً، لم تقم الحكومة بأي عمل لحماية النساء من التهديد والترويع والترهيب أو العنف المباشر.

- مستجيبة لم تذكر هويتها.

### إلى الدولة الليبية:

- الاعتراف العلني بانتشار ممارسات العنف ضدّ المرأة، بما في ذلك على شبكة الإنترنت، والالتزام بمنع العنف المبني على النوع الاجتماعي الموجّه ضدّ المرأة والتحقيق فيه ومكافحته والمعاقبة عليه، وذلك كجزء من تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين) والتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 حول المرأة والسلام والأمن.

### إلى الهيئات الدولية:

- على البعثة المستقلة لتقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة في ليبيا والتي أنشئت بموجب القرار رقم 39/43 الصادر عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة التحقيق في نمط العنف الإلكتروني ضدّ المرأة وتحديد مرتكبيه بهدف إخضاعهم للمساءلة.

### إلى وسطاء الإنترنت:

- الالتزام بالقضاء على العنف الإلكتروني ضدّ المرأة من خلال تبني انتهاج يقوم على مبادئ حقوق الإنسان حيال الأنظمة والمسؤوليات وضمان إتاحة استخدام الأدلة على العنف الإلكتروني ضدّ المرأة في التحقيقات والإجراءات القانونية الهادفة إلى إخضاع الجناة للمساءلة.



### للمزيد من المعلومات أو للتكلم مع المتحدّثين الرسميين، يرجى الاتصال:

تيم مولينو، مدير الاتصالات الاستراتيجية في منظمة محامون من أجل العدالة في ليبيا على العنوان: [tim@libyanjustice.org](mailto:tim@libyanjustice.org)، +44 (0)7501 395067.

لإجراء مفاوضات، يمكن التحدّث رسمياً مع:

- زميلة الأبحاث: الدكتورة أولغا جوراس
- مدير برنامج البحث والتدريب: محمّد المسيري
- رئيسة المناصرة والتوعية: مروة محمّد